

تأثير سياسة استهداف التضخم في النمو الاقتصادي الجزائري – حالة دراسية للمدة من (2021-2004)

The impact of inflation policy on Algerian economic growth - a case study for the period (2004-2021)

أ.د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي
 prof.dr Safaa Abdul-Jabbar Ali Al-Musawi
 Safaa.ail@uokerbala.edu.iq
 كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء
 College of Administration
 and Economics

علياء خضير عباس الاسدي
 Alia Khudair Abbas Al-Asadi
 khdhalyaa@gmail.com
 كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء
 College of Administration
 and Economics

المستخلص:

يعد التضخم من المشاكل التي عانت منها جميع اقتصادات الدول سواء كانت متقدمة أم نامية إذا انبعاث عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويترتب على عدم وجود استقرار في الأسعار انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضالة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخل والثروات، ويتفق معظم الاقتصاديين على أن التحول في المستوى العام للأسعار يتم متابعته من قبل سلطة البنك المركزي واتخاذ الإجراءات الضرورية للحد منه، ومن هذا المنطلق يعد تحولاً ضمناً إذا ما عرفنا أنه يمثل الانتقال من استهداف لعرض النقد بمفاهيمه المختلفة وذلك باستهداف سعر الصرف إلى استهداف التضخم نفسه باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية نفسها، وبذلك وفي بداية التسعينات اتبعت العديد من البلدان أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر و عرف "بسياسة استهداف التضخم".

الكلمات المفتاحية: -سياسة استهداف التضخم، الاستقرار الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract:

Inflation is one of the problems that all economies of countries suffer from, whether developed or developing, as it reflects a rise in the general level of prices. The shift in the general level of prices is monitored by the central bank authority and the necessary measures are taken to limit it. From this standpoint, it is considered an implicit shift if We knew that it represents the transition from targeting the supply of money with its various concepts by targeting the exchange rate to targeting inflation itself using the same financial and monetary policy tools, and in this way, at the beginning of the nineties, many countries followed a modern method of managing monetary policy in order to achieve stability in prices known as "Bs". Inflation targeting policy.

Keywords: inflation targeting policy, economic stability, gross domestic product

1-المقدمة:

شكل ارتفاع الأسعار المزمناً خطراً حقيقياً على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة سواء أكانت متطورة أم نامية، إذ أن ظاهرة التضخم ليست حديثة بل هي ملازمة للأنظمة الاقتصادية كافة، فالآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة كالححد من الادخار وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، ولدت قناعة لدى الكثير من مخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار في الجزائر وارتفاع النمو الاقتصادي يجب أن يكون هو الهدف الأساس للسياسة النقدية وأكدت الكثير من التجارب والخبرات المتراكمة أن السياسة النقدية تؤثر في معدلات التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على الاستهداف الوسيط مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، إلا إن هذا الاعتقاد تراجع في الكثير من الدول وباختلاف مستويات تطورها بسبب عدم كفاءة هذه الآليات في بلوغ هدف الاستقرار، الأمر الذي استدعى التركيز على معدل التضخم في حد ذاتها كاستهدافات الوسيطة، و عرف هذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية بـ "سياسة استهداف التضخم".

2. منهجية البحث:

2.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إن كل من السياسات المتبعة لتخفيض معدل التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي واجهت مشاكل وصعوبات في محاولتها تخفيض معدل التضخم باستخدام آلية استهداف وسيطة كأسعار الصرف وعرض النقد مما أدى الى ظهور سياسة مباشرة عرفت بسياسة استهداف التضخم، وقد نجحت هذه السياسة في تخفيض معدل التضخم ورفع معدل النمو الاقتصادي

2.2 أهمية البحث:

يستمد البحث أهمية بالغة كونه تناول ظاهره خطيرة ألفت بظلالها على المشهد الاقتصادي وفي اغلب البلدان ومنها الجزائر التي وصلت فيها معدلات التضخم الى مستويات مرتفعة جداً، مما استلزم وضع معالجات وسياسات عرفت بسياسات استهداف التضخم لأجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ورفع معدل النمو . يستلهم هذا البحث أهميته من خلال حداثة الموضوع، وكثرة الجدل ال قائم بين المختصين حول مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

2.3 اهداف البحث:

- يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية:-
- التأطير النظري لسياسة استهداف التضخم
- تحليل متغيرات البحث
- تحليل دور سياسة استهداف التضخم في استقرار الاقتصاد في الجزائر.

2.4 فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن نجاح سياسة استهداف التضخم يمكن ان يؤدي الى دور ايجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي".

2.5 حدود البحث:

الحدود الزمانية (2004-2021)

الحدود المكانية الاقتصاد الجزائري

2.6 هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اذا تناول المبحث الاول الاطر النظري لسياسة استهداف التضخم اما المبحث الثاني تناول تحليل متغيرات البحث في حين تناول المبحث الثالث تحليل دور سياسة استهداف التضخم في استقرار الاقتصاد في الجزائر

المبحث الاول:

3. الاطار النظري لاستهداف التضخم والنتائج المحلي الاجمالي:

3.1 مفهوم سياسة استهداف التضخم:

تعد سياسة استهداف التضخم من الاساليب الحديثة والمتجددة في إدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية، مركزة بشكل دقيق على معدل التضخم بشكل مباشر كاستهداف هذه السياسة، أما هدفها الثاني فهو تسعى لتحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل كاستهداف نهائي لها.

منذ عقد السبعينات بدأ التضخم يتحول من اختلال يصيب الاقتصاد الرأسمالي إلى سياسة مقصودة تسعى إلى تصحيح بنية الاقتصاد (Fouad Morsi,1990, 207). وقد يكون هذا التوجه بذرة نمت وتطورت على مر السنين لتبرز كتوجه جديد عرفت بسياسة استهداف التضخم، ويتطلب الإلمام والتعرف بالجوانب الأساسية لسياسة التضخم المستهدف تأطيراً نظرياً لهذه السياسة من خلال بيان ظروف نشوء وظهور استهداف التضخم، وما المقصود بهذه السياسة والإطار المؤسسي لها، كالمؤشرات المعتمدة والمطلوبة الخاصة بتصميمها وأهم المعايير اللازم توفرها في أي بلد لغرض تبنيها والشروط الأساسية والضرورية لضمان فاعليتها ونجاحها في التنفيذ والتطبيق، إضافة لبيان أهم مزاياها وعيوبها من وجهة نظر صانعي القرار وكيف تؤثر على واقع الاقتصاد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن تعريفها

ان استهداف التضخم بأنه "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن هدف رسمي لمجالات او فترات أو هدف كمي(رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل

ويعرف ايضا بأنه "من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، لذلك يمثل الهدف الأساس للسياسة النقدية" (E. Ismail Ahmed El-Shennawy, 2004., 36).

3.2 أنواع استهداف التضخم:

يتعين التمييز بين ثلاث أنواع من استراتيجيات استهداف التضخم حسب ما أشارت دراسة كل من Aline carase Et (Markstone) والتي أخذت بهذا التمايز بناءً على درجة المصادقية ومدى التزام البنك المركزي في سعيه صوب الهدف الكمي الاستهداف التضخم وذلك على النحو التالي:

3.2.1 استهداف التضخم كامل الأركان:

وهي الصيغة المثلى لهذه الاستراتيجية، حيث تتمتع الدول التي تأخذ بها بقدر مرتفع من المصادقية ولا يقل عن المتوسط من المصادقية ووضوح هدف السياسة النقدية والالتزام بها، فضلاً عن ما يتسم به أداء السياسة النقدية من شفافية عالية، مع الاستعداد للمساءلة فيما تبناه البنك المركزي من قيم مستهدفة ويأتي على رأس هذه الدول نيوزيلندا ثم الدول الصناعية السبعة الكبرى وجاءت بعدها إحدى عشر دولة من الدول ذات الأسواق الناشئة (Bechichi Walid Issue 30, Part Two, 2006.98).

3.2.2 استهداف التضخم الانتقائي:

وتتمتع الدول التي تأخذ بهذا النظام بدرجة عالية من المصادقية مما يتيح لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة دون تحقيق الشفافية الكاملة والمساءلة، كما يسمح بقدر عالي من المرونة لتحقيق الاستقرار في كل من الناتج والأسعار (Bechichi Walid Issue 30, Part Two, 2006.98).

3.2.3 استهداف التضخم الجزئي:

وهو خاص بالدول التي أعلنت بنوكها المركزية الأخذ باستراتيجية استهداف التضخم ولكنها لا تتمتع بدرجة مصادقية عالية، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية القائمة على تصنيف معدل التضخم المستهدف

3.3 مزايا سياسة استهداف التضخم:

إن مؤيدي سياسة استهداف التضخم يشيرون إلى العديد من المزايا والفوائد المترتبة على تبني هذه السياسة في المقابل، فإن التيار المعارض يؤكد على أن هناك مساوئ عديدة تنطوي عليها انتهاج سياسة استهداف التضخم، ولعل أهم المزايا والفوائد هي (William T)

1. إن تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم على المدى البعيد من خلال سياسة استهداف التضخم يعزز ويزيد من كفاءة النظام السعري إلى حد كبير، فالمحافظة على الاستقرار السعري تنعكس في أداء الجهاز السعري لوظيفته بقدرة ودقة أكبر في توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل أكثر كفاءة
2. تعزيز استقلالية ودور السلطة النقدية واستقرارها المؤسسي والتنظيمي، مما يحد من تدخل السياستين المالية والنقدية والتدخل الحكومي في أداء هذه السلطة
3. توسع شفافية ووضوح توجهات السياسة النقدية يوفر المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، ولا سيما من قبل رجال الأعمال وأصحاب المشاريع
4. استقرار توقعات التضخم والتقليل من مخاطر ارتفاعات مستوى الأسعار والتقلبات السعرية إلى حد كبير، والتي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي
5. بما أن سياسة استهداف التضخم تسعى لتحقيق الاستقرار السعري على المدى البعيد، فإن ذلك يعزز من الكفاءة الاقتصادية من خلال وضوح الرؤية المستقبلية للتغيرات النسبية في الأسعار، ومن ثم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وتقليل عدم اليقين، مما يحفز على تزايد مستويات الاستثمار.
6. التقليل بشكل كبير من مخاطر الانكماش أي تجنب استخدام سياسة الانكماش لا أنها تؤثر على إجراءات استخدام سياسة الاستهداف في الجزائر

3.4 الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم:

- لقد وجهت لسياسة استهداف التضخم العديد من الانتقادات والتي من بينها (see in,6,7,8)
1. يؤدي التركيز على معدل رقمي معين لمعدل التضخم إلى تقليل قدرة ومرونة البنك المركزي على تنفيذ سياسته النقدية في التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية
 2. إن مصادقية البنك المركزي ليست موهنة بنجاحه في تحقيق معدل تضخم مستهدف فقط، فهو مسؤول رئيسياً عن حالة النشاط الاقتصادي في الأسواق ومدى الاستقرار فيها ودرجة التشغيل (نسبة البطالة)، بعد أحد الأطراف المهمة التي تشكل وتتخذ سياسات الاقتصاد الكلي.

3. يعتقد ستيجتز (Stigitz) ان اطار سياسة التضخم المستهدف ماهي الا بدعة ابتكرت من قبل مديري البنوك المركزية ، وانها ستواجه الفشل عندما تتعرض لاختبارات جديدة اذ ان التضخم في الكثير من الدول النامية مستورد في اغلب الاحوال، وليس محلياً، فالدول النامية تواجه حالياً معدلات تضخم اعلى، ليس بسبب سوء الادارة الشاملة للاقتصاد بل بسبب ارتفاع اسعار النفط والسلع الغذائية، ولأن هذه البنود تشكل حصة اضعف كثيراً من ميزانية الاسرة المتوسطة مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة، وبالتالي فان القيام برفع اسعار الفائدة في البلدان النامية لن يؤثر في الاسعار الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير في حين قد يكون هذا ملائماً للاقتصادات الصناعية الكبرى.

3.4.4 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للاستقرار الاقتصادي وعلى هذا الأساس فهو مؤشر ذو أهمية بالغة لقياس درجة الاستقرار في اقتصاد البلدان سواء النامية او المتقدمة (Robert J.Gordon,2006,5-6). ويعتبر هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الاقتصادية العامة للعديد من دول العالم إذ انه يشمل الجهود المبذولة داخل المجتمع اقتصادية كانت أم غير اقتصادية، ويعد النمو الاقتصادي احد الشروط اللازمة لغرض تحسين المستوى المعاشي للأفراد والمجتمعات. وكما يُعتبر من أهم المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الرفاهية الاقتصادية لبلدان العالم (Hatem Al-Quraishi,2018,161) يعرف النمو الاقتصادي بأنه (الزيادة المضطربة طويلة الأجل لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي) ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة يجب أن تكون أكبر من الزيادة السكانية لكي يحصل نمو اقتصادي، أما إذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يشفى الاقتصاد من الكساد والركود فان هذه الزيادة دورية وليست مضطربة ومن ثم لا يعتبر ذلك نمو اقتصادي (Abd Juman, Michael1980. 455) يمكن قياس النمو من خلال مؤشر أساسي وهو:

3.4.5 الناتج المحلي الإجمالي GDP :

وهو مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلاً داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الرئيسية التي تُستخدم لقياس النشاط الاقتصادي للبلد، لذا فان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى تُعبر عن زيادة معدل النمو وتقدم النشاط الاقتصادي للدولة، لذلك فان التنبؤ المتعلق بالوضع الذي سيكون عليه الناتج في السنوات المقبلة يعكس الوضع الاقتصادي في المستقبل وهذا يعكس مؤشرات أسعار الأسهم (Abbas Kazem , 2010. 168) , يعتبر الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين بأنه (القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما) (Hoshyar Maarouf, 2005, p. 73)

المبحث الثاني:

4. تحليل سياسة استهداف التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر:

عانى الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات من تدخل في مستوى النشاط الاقتصادي الذي حظية بجملة من العقوبات والانخفاض في معدلات النمو من الناتج المحلي الإجمالي والارتفاع في معدلات التضخم بسبب الأوضاع السياسية التي تعرضت لها الجزائر لهذا إرتنت السياسات الاقتصادية اتباع سياسة جديدة لتفعيل دورها في الاقتصاد والسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة واعادة الناتج الى مستواه الطبيعي

4.1 تحليل تطور سياسة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر:

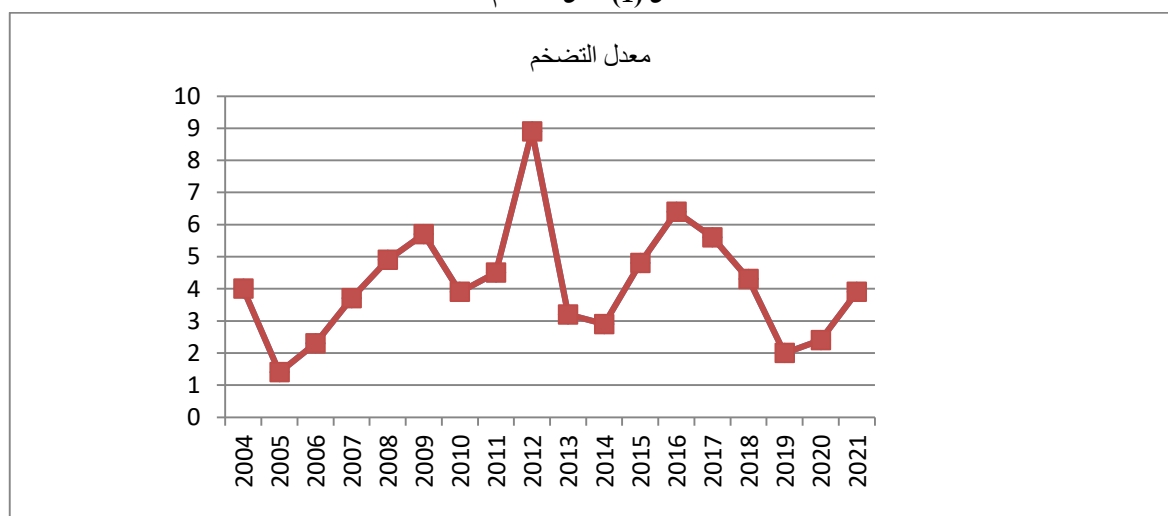
يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على أداء النشاط الاقتصادي لأي بلد، وهو يتأثر بعدة عوامل ومحددات ، ويعتبر التضخم من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي نالت اهتمام الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية باعتباره يؤثر على النمو الاقتصادي مباشرة، حيث يعد ارتفاع التضخم في الدول من المشكلات العالمية التي تقوض النمو الاقتصادي وتؤثر على رفاه المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، نظرياً يتأثر معدل النمو الاقتصادي لأي دولة بمعدل التضخم فيها، فإذا شهدت معدلات تضخم مرتفعة فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي سوف نرى إن كان معدل التضخم يؤثر على معدل النمو الاقتصادي الجزائري أم لا
والجدول التالي يوضح تغيرات كل من معدل التضخم والنمو الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) في الجزائر خلال الفترة (2004-2021)

جدول (1) تطور كل من معدل التضخم و نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

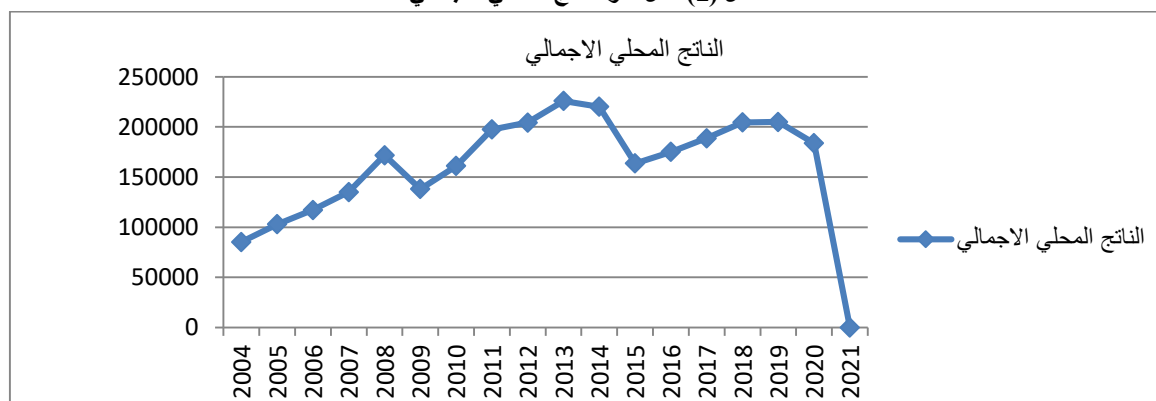
السنة	التضخم	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	السنة	التضخم	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو
2004	4.0	85352		2013	2.30	225933	10.5
2005	1.4	103.071	20.7	2014	2.90	220091	2.5
2006	2.30	117220	13.7	2015	4.80	163.673	3.7
2007	3.70	135032	15.1	2016	6.40	17 514.6	3.2
2008	4.90	171756	27.1	2017	5.60	18 876.2	1.3
2009	5.70	138126	19.5	2018	4.30	20 452.3	1.2
2010	3.90	161159	16.6	2019	2	20 501.1	1.0
2011	4.50	197450	22.5	2020	2.40	18 383.8	-5.1
2012	8.90	204289	3.4	2021	3.9	22 0215	3.5

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة من (2021-2004) لبنك الجزائر

الشكل (1) معدل التضخم



الشكل (2) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي



الشكلين من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

شهدت الفترة (2004-2021) عدة تذبذبات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومقابل ذلك عرف معدل التضخم بدوره عدة تغيرات كما في الشكل والجدول (1)، أثر الركود الذي سجل منذ سنة 2006 في قطاع المحروقات نتائج غير جيدة على النشاط الاقتصادي الوطني، الأمر الذي تطلب أداء أقوى خارج قطاع المحروقات والنفط، وبعبارة أخرى فإنه يجب تشجيع نمو شامل يعتمد على المكنانيات الحقيقية للنمو خارج قطاع المحروقات، وإن كانت الاستثمارات العمومية ونفقات التجهيز قد ساهمت في تحفيز النمو خارج قطاع المحروقات بنسبة قدرت بـ 6.8% كمعدل سنوي خلال الفترة (2005-2012) وساهمت أيضا في تخفيض حدة البطالة، فإن دور النفقات العمومية كمحفز للنشاط الاقتصادي كان ضعيفا نسبيا. لذا فإنه يجب تعديل هذا الدور وفق مساهمته في تحقيق إمكانات النمو

الصناعي وتوسع مداخيل الدولة خارج قطاع المحروقات (Report of the Bank of Algeria, monetary 2013.10)

خلال سنة 2008 والتي شهدت أزمة مالية حادة، استمرت وتيرة الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي الجزائري، رغم الركود في قطاع المحروقات، للسنة الثالثة على التوالي، إضافة إلى الأداء السلبي لقطاع الفلاحة، فقد نما إجمالي الناتج الداخلي بفضل حيوية قطاع البناء والتشغيل العمومية، والصناعة و الخدمات. كما أن النمو خارج قطاع المحروقات فاق 6 % للسنة الثانية على التوالي، بينما بقي التضخم تحت السيطرة (4.4 مقابل 3.5) لعام 2007 وتطلب الركود الذي شهده قطاع المحروقات منذ 2006، مجهودات كبيرة لتعزيز المالية العامة، ففي سنة 2012 بلغت نسبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات 20.9% بعدما قدرت سنة 2011 بـ 19.5% في حين قدر إجمالي الإيرادات بنسبة 40.5 % من إجمالي الناتج الداخلي، وعليه فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 29.9 % سنة 2012، لتبلغ 89.1 % من الإيرادات خارج قطاع المحروقات، بعدما قدرت بـ 84.4 % سنة 2011 بالنظر إلى القطاع الفلاحي نجد أنه متميز في سنة 2012 بانخفاض الإنتاج، وسجلت القيمة المضافة للقطاع الأول انخفاضاً بـ 8.7 % خلال نفس السنة، بعد ارتفاع قدره 5.1 % سنة 2011 وبالمقابل عززت الأنشطة غير الفلاحية من انتعاشها، رغم التراجع الطفيف لوتيرة النمو التي بلغت 4.8 % سنة 2012 عوض 5.3 % سنة 2011. كما سجل القطاع الثانوي نمواً بوتيرة 3.2 % سنة 2012 بدلاً من 4 % سنة 2011، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير بـ 13.6 % وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي بـ 12.6 % بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت أنشطة قطاع الخدمات عموماً، ارتفاعاً بوتيرة 5.7 % عوض 6 % سنة 2011، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. إذا نلاحظ انخفاض معدل التضخم سنة 2010، إلى 3.90 % كما عرف أيضاً سنة 2012 ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 8.90 % وهي نسبة كبيرة والسبب يعود إلى الزيادة الكبيرة في الأجور بأثر رجعي، ثم انخفاض في السنتين الموالتين وعاود الارتفاع سنة 2015 حيث بلغت نسبته 4.80 % تزامناً مع انخفاض أسعار النفط بعد سنة 2014 والتي وصلت إلى 16.47 دولار للبرميل سنة 2016⁽¹⁾، سجل معدل النمو الاقتصادي في بداية فترة الدراسة سنة 2009 معدل منخفض 6.1 % بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم بعدها سجل نوع من الاستقرار عند 3.6 % سنة 2010 و 3.4 % سنة 2012 و 4.1 % سنة 2014 في ظل هذه الظروف، لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 نمواً قدره 2.7 % غير أن هذه النسبة تبقى أقل من تلك المسجلة سنة 2011 والمقدرة بـ 5 % وفي ظل التحكم في معدل التضخم، واصل الطلب الداخلي المتمثل في الاستهلاك النهائي والاستثمار الإجمالي دعمه للنمو الاقتصادي. فقد سجل الاستهلاك النهائي الوطني سنة 2012 ارتفاعاً قدر وبالعودة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تحسناً من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 2.56 % سنة 2012 إلى 3.32 % ثم 3.79 % في سنتي 2013 و 2014 على التوالي. لكنه انخفض بشكل حاد جداً سنة 2015 حيث قدر بـ (-3.1 %) ثم عاود الارتفاع سنة 2016 و 2017 ليبلغ على التوالي 4.2 % و 8.4 % ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي في سنتي 2018 و 2019 ليقدّر بـ 1.2 % و 0.8 % على التوالي Samir Sharqiq (et al.2020, 468)

في هذه الفترة 2015-2018 فقد تراجعت جميع المتغيرات الاقتصادية خاصة النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط فمعدلات النمو الاقتصادي تراجعت بشكل كبير من 3.7 % سنة 2015 إلى 1.2 % سنة 2018 و سنة 2019 إلى 2021 انعكس التضخم سلباً على النمو الاقتصادي فالملاحظ عندما ينخفض معدل التضخم فإن النمو الاقتصادي ينخفض هو الآخر، مما يجعل سياسة استهداف التضخم غير فعالة في الزيادة من النمو الاقتصادي في الجزائر
المبحث الثالث:

5. قياس وتحليل العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري:

5.1 نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

5.1.1 نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL):

نلاحظ من الجدول (2) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL حيث نلاحظ أن قيمة $R^2 = (0.675361)$ مما يعني أن المتغير المستقل قد فسر المتغير التابع GDP بنسبة (67 %) وكانت قيمة $R^{-2} = (0.586824)$ ، وسجلت

قيمة F المحتسبة (7.627944) وهي معنوية عند مستوى (0.05) وفق قيمة Prob. وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (2) نتائج انموذج ARDL لدالة GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.389966	0.187229	2.082829	0.0614
INF	1706.708	844.2042	2.021677	0.0682
INF(-1)	1358.596	913.0789	1.487929	0.1649
C	86520.30	28106.23	3.078332	0.0105
R - squared	0.675361	Mean dependent var		170870.7
Adjusted R-squared	0.586824	S.D. dependent var		31692.37
S.E. of regression	20371.48	Akaike info criterion		22.90484
Sum squared resid	4.56E+09	Schwarz criterion		23.09365
Log likelihood	-167.7863	Hannan-Quinn criter.		22.90283
F- statistic	7.627944	Durbin-Watson stat		1.752036
Prob (F-statistic)	0.004936			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

5.1.2 اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP:

من بيانات الجدول (3) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (5.458538) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 10% البالغة (4.78) وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي بمعنى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (3) اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP

Test Statistic	Value	k		
F- statistic	5.458538	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
%10	4.04	4.78		
%5	4.94	5.73		
%2.5	5.77	6.68		
%1	6.84	7.84		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

5.1.3 اختبار المشاكل القياسية للنموذج:

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وفق الاختبارات الآتية :-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من الجدول (4) نلاحظ ان النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة

وذلك لان قيم الاختبارات F-statistic و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوي 5%

جدول (4) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breach-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F- statistic	0.557078	Prob. F(2,9)	0.5914
Obs*R-squared	1.652372	Prob. Chi-Square(2)	0.4377

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ب- اختبار عدم تجانس التباين:

من الجدول (5) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كون ان المعيار او الاختبارات غير معنوية أي ان Chi-Square F-statistic غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة

جدول رقم (5) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan - Godfrey			
F- statistic	0.400261	Prob . F(3,11)	0.7556
Obs*R-squared	1.476276	Prob . Chi-Square(3)	0.6878

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

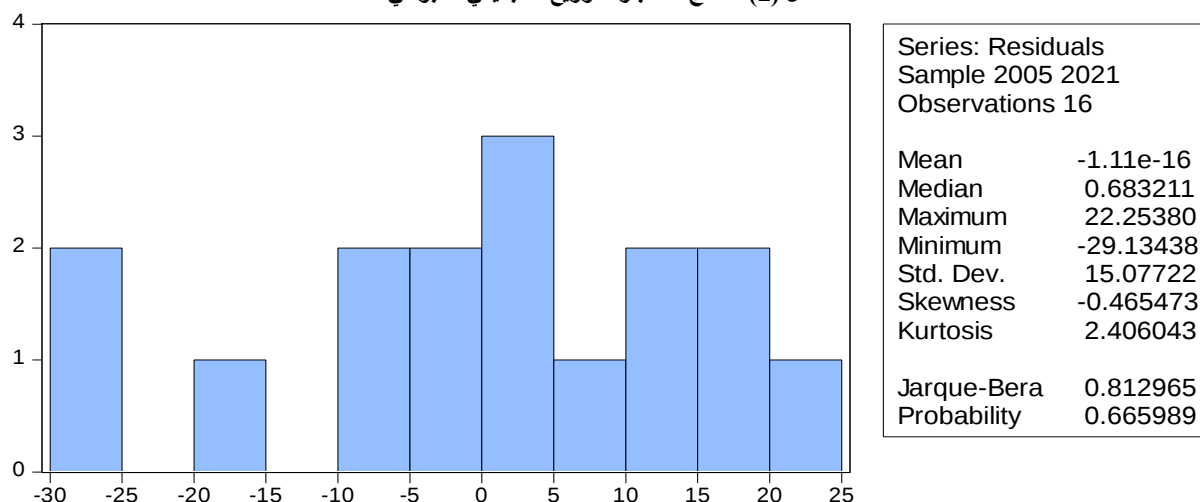
5.1.4 اختبار جودة النموذج :

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح الشكل البياني (2) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي حيث يلاحظ ان قيمة Jarque-Bere قد بلغت (0.0812965) , اما قيمة probability فقد بلغت (0.665989) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



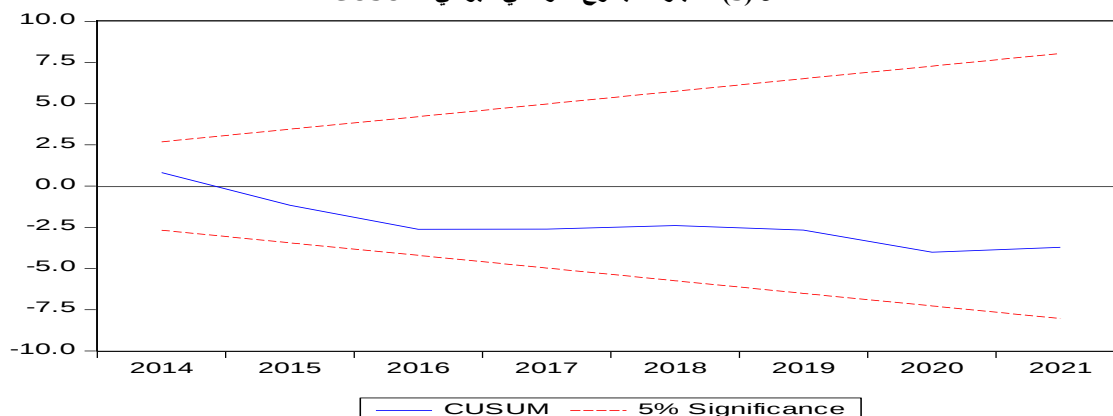
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ب- اختبار استقراريته النموذج المقدر: Stability Test

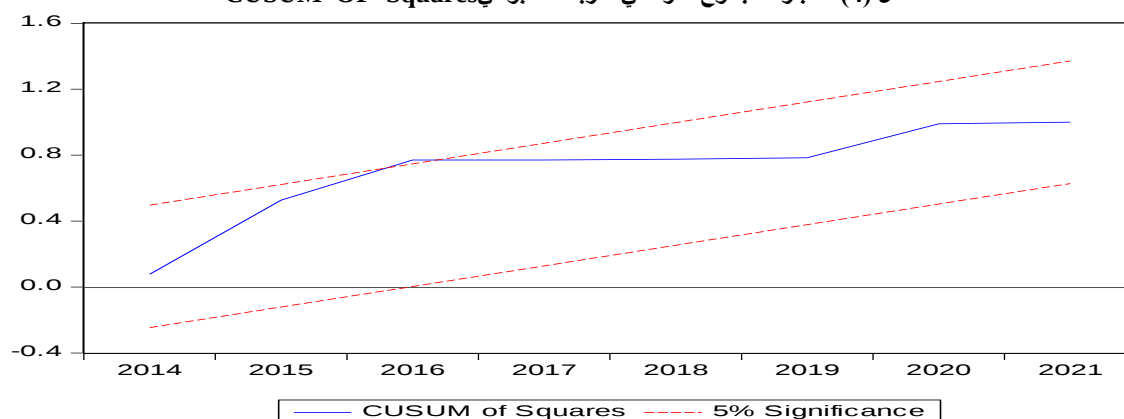
يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي Squares OF CUSUM لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5%, ومن الشكل (3) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM حيث نلاحظ وقوع الخط داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعاملات مستقرة في الاجل القصير ونفس الحال بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي Squares OF CUSUM فمن

الشكل (4) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يثبت عدم استقراره

الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

5.1.4 تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير):

بالنظر الى الجدول (6) يمكن بيان اثر المتغير المستقل (معدل التضخم INF على الناتج المحلي الاجمالي GDP) في الاجل القصير وعدم معنوية معلمة التضخم

اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن الجدول يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائية عند مستوى 1% (-0.919751) = $CointEq(-1)$ مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث بلغت سرعة التعديل (91) بمعنى ان اختلال في سيصح بنسبة 91 % في نفس المدة على المدى الطويل ونرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول رقم (6) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Cointeg rating Form				
Variable	Coefficient	Std . Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.153725	0.618732	0.248451	0.8077
CointEq(-1)	-0.919751	0.279191	-3.294345	0.0058
$Cointeq = GDP - (0.1671*INF + 3.2292)$				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

اما معالم الاجل الطويل فان بيانات الجدول (7) ادناه توضح ان المغير المستقل (INF) غير معنوي في المدى الطويل

جدول رقم (7) معالم الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.167137	0.673046	0.248330	0.8078
C	3.229195	5.911242	0.546280	0.5941

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

6- الاستنتاجات والتوصيات:

6-1 الاستنتاجات:

- 1 - تعددت المفاهيم الخاصة بمصطلح التضخم نظراً لاختلاف وجهات نظر الاقتصاديين له واختلاف المقصود منه والافاق التي ساد فيها.
- 2- تعددت الآراء حول عد التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة أو هو ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي لهذه الدول
- 3 - رغم تعدد واختلاف الأسباب المؤدية للتضخم إلا أن آثاره تبقى وخيمة سواء على البناء الاقتصادي او الاجتماعي مما يخلق بيئة غير مستقرة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وخلق الثروة وتوزيعها.
- 4- تمثل سياسة استهداف التضخم إطاراً جديداً لإدارة السياسة النقدية في الجزائر بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في الامد الطويل كهدف اخير لهذه السياسة وتأثيرها الايجابي في النمو الاقتصادي .

6.2 التوصيات :

- 1 - عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي ، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية .
- 2 -اعطاء استقلالية اكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الإعلان عن سياسات استهداف التضخم لغرض ضمان حق مسائلتها عن الأهداف التي رسمتها
- 3 - التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بحيث تكون اجراءتهما متناغمة وغير متقاطعة.
- 4- اعتماد سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة السياسة النقدية على ان يأتي تطبيق السياسة بعد استكمال جميع الشروط الاولية والعامة وبناء ارضية ملائمة لتبني السياسة ،وهذا بالتأكيد يتطلب وقت وجهد وهو امر ضروري لنجاح السياسة.

: Sources:المصادر

- 1- Abd Juman, Michael, Macroeconomics (Theory and Politics), translation and Arabization of Muhammad Ibrahim Mansour, Al-Marikh Publishing House, Riyadh 1980
- 2- Abbas Kazem Al-Daami, Monetary and Financial Policies and the Performance of the Stock Market, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2010
- 3- Arab Monetary Fund, 2020
- 4- Bank of Algeria, 2009
- 5- Bank of Algeria, 2018
- 6- Bechichi Walid, Majalakh Selim, Challenges of Monetary Policy by Targeting Inflation in Algeria and its Impact on External Variables and the Global Crisis, Annals of the University of Algiers 1, Issue 30, Part Two
- 7-E. Ismail Ahmed El-Shennawy, "Targeting Inflation and Developing Countries," Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, Ain Shams University, 2004
- 8- Fouad Morsi, Capitalism Renewing Itself, World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Literature, Dar Elias Press, Kuwait, 1990
- 9- Hatem Al-Quraishi, Foundations and Principles of National Accounts, College of Administration and Economics, Wasit University, 2018
- 10- Hoshyar Maarouf, Macroeconomic Analysis, 1st Edition, Dar Al-Safaa Publishing House, Jordan, 2005
- 11- Issue 2, June 2020
- 12- Liold B. Thomas "money banking and financial markets" op-cit .
- 13- Mishkin. F.S "inflation targeting in Emerging market countries" op-cit,
- 14- Saud bin Hashem Jlidan, Inflation Targeting Policy, Al-Arab International Economic Newspaper, Friday, May 1, 2009
- 15-Robert J.Gordon, Macroeconomics , 10th Edition , Person International Edition, U.S.A, 2006
- 16- Report of the Bank of Algeria, "Economic and monetary developments for the year 2012 and elements of orientation for the first semester of the year 2013
- 17- Samir Sharqiq et al., An econometric study of the impact of the rate of unemployment and inflation on economic growth in Algeria for the period 1990-2018 using the error-correction ray model, Journal of Human Sciences, Volume
- 18-Joseph E. Stigitz "Inflation targetion is not failing" 2008. <http://www.project-syndicate.org>
- 19-William T. Gaven, Inflation Targeting Why it Works and How to Make it Work Better, P1, <http://research.stiouisted.org/wp/2003/2003-027.pdf>,sep.2003